

أمة  
2013

222 72 830 - 222 72 857  
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل

## خلال غبقة رمضانية أقامها على شرف ناخبي الدائرة الأولى وسمي الوسمي: الإصلاح السياسي يتطلب إيصال أغلبية برلمانية



وسمي الوسمي مرحباً بأحد أبناء الدائرة الأولى



مرشح الدائرة الأولى وسمي الوسمي



وسمي الوسمي محتفياً بأحد الحضور



جانبا من الحضور



أهالي الدائرة الأولى في المقر الانتخابي لوسمي الوسمي

## استنكر منحها المليارات للخارج وتجاهلها لأولويات المواطنين عبدالله مهدي العجمي: الحكومة تعبت بمقدرات الشعب وعلى المجلس المقبل تفعيل المساءلة الحقيقية



مرشح الدائرة الخامسة عبدالله مهدي العجمي

أخرى وهي قضية القروض التي ترجع لتجاوز البنوك التي هي ملك للتجار أنفسهم ومع ذلك الحكومة لم تستطع الانتصار للشعب وظلت تامل في حسم هذه القضية إلى أن تم الوصول لقانون سمح ضيق حقوق الكثير من المواطنين. وأشار العجمي إلى قضايا التنمية ومشروع القانون الذي كلف ميزانية الدولة 37 مليار دينار وحتى الآن لم تر أي مشاريع نفذت أو معالم انشئت لا في الجانب الصحي ولا في الجانب الإسكاني، معتبرا أن الحكومة ومعها حفنة التجار هم من يقف وراء عرقلة إنجاز هذه المشاريع حتى يبقى المواطن أسيرا لهم ولخدماتهم والدليل الجامعة الحكومية التي نسمع بها منذ 30 سنة وحتى الآن لم يتم إنجازها في حين نجد أن الحكومة تهرول لمنح تراخيص لإنشاء الجامعات الخاصة والتي تنجز خلال سنتين أو أقل.

وذكر العجمي في ندوه أقامها أمس الأول بمقره الانتخابي أن الحكومة خاضعة ومنذ سنوات لفئة التجار ولا تستطيع تطبيق القانون عليهم، مشيرا إلى أن هناك الكثير من القضايا الفاسدة يقف وراءها بعض التجار والحكومة تتفرج عليها، خاصة ما مرت به البلاد مؤخرا من ضيقات متعددة للأغذية الفاسدة واللحوم، متسائلا: هل سمعنا عن ضبط هذا التاجر الفاسد أو تقديمه للمحاكمة؟ وأكد أن الحكومة بذلك تكون متواطئة مع هذه الحفنة من التجار، مدلا على قضية

قال مرشح الدائرة الخامسة عبدالله مهدي العجمي أن الحكومة فشلت بكل ملفات التنمية والإصلاح بامتياز وعلى مجلس الأمة القادم مسؤولية كبيرة في محاسبة هذه الحكومة الفاشلة، مشيرا إلى أن هناك الكثير من القضايا التي لاتزال معطلة ولم تسع الحكومة أو وزراؤها إلى حلها والسبب غياب النية الحقيقية للإصلاح ولعل ما شهدناه مؤخرا من ظهور لقضية شراء الأصوات في كل الدوائر لدليل حي على تهاونها في تطبيق القانون.



أهالي الدائرة الخامسة في المقر الانتخابي لعبدالله العجمي



عبدالله العجمي مستقبلا أحد أبناء الدائرة



جانبا من الحضور خلال الندوة

وطالب العجمي المجلس المقبل بضرورة تفعيل مبدأ المحاسبة الحقيقية للحكومة تجاه نقاعسها عن تطبيق أعمال مبدأ الدستور وخاصة تلك المبادئ المتعلقة بضمان العدالة والمساواة بين أبناء الشعب الكويتي، متعهدا بأنه سيسعى جاهدا حال وصوله للبرلمان إلى وضع النقاط على الحروف ومحاسبة كل وزير يتقاعس عن القيام بدوره وحل قضايا المواطنين، مبينا أن صاحب السمو الأمير بنفسه يقوم مرارا وتكرارا بتوجيه الحكومة لحل قضايا المواطنين واعتماد سياسة الباب المفتوح إلا أن الحكومة تعطينا أننا من طين وأدنا من عجين ولا تنفذ توجيهات صاحب السمو الأمير وهذا ما يستدعي أن نحاسبها، معتبرا ما تقوم به من إجراءات خاطئة لحل مجالس الأمة وعدم تنفيذ القوانين والمشاريع عبثا يجب أن تساءل عليه وتقف بجميع وزرائها على المنصة، مشيرا إلى أنها تقوم بمنح المليارات ومقدرات الشعب للخارج وتقتصر مع شعبيها وتستنكر عليه أن يعيش برفاهية وأمن وأمان ويحظى بالحياة الكريمة، مشددا على ضرورة أن تتقف من الجميع على مسافة واحدة لأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات حسب الدستور.

وتعهد العجمي بضرورة تقديم قانون لإصلاح النظام الانتخابي القائم من خلال التوزيع العادل لعدد النواب والدوائر فلا يجوز أن تضم دائرة أكثر من 120 ناخبا ويخرج منها 10 نواب وهناك دائرة تضم 50 ناخبا يخرج منها 10 نواب، مشيرا إلى أننا نريد توزيعا عادلا بين الدوائر الانتخابية حسب النسبة والتناسب.